

في غمار معركة الاستحقاق الدستوري

عندما أخذت فترة الاستحقاق الدستوري تقترب من نهايتها في ٢٣/٨/١٩٨٨، بدأت تلوح في الأفق بوادر تصميم لدى رئيس الجمهورية أمين الجميل على دفع تطورات الواقع السياسي إلى عدم إنجاز عملية انتخاب خليفة له، وإيصال البلاد تالياً إلى أحد خيارين بنهاية عهده: إما التمديد له رئيساً للجمهورية فترة أخرى أو تسمية حكومة انتقالية في آخر لحظة من عهده تشكل في واقع الحال امتداداً لعهده ريثما يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية يخلفه. ولما كانت الأجواء النيابية والسياسية العامة لم تكن تؤذن، حسبما كان يبدو، بالتمديد، فقد تجلّى في وقت مبكر أن كفة الحكومة الانتقالية أمست راجحة.

وكانت بصمات رئيس الجمهورية واضحة على عملية إجهاض محاولتين لانتخاب رئيس جديد للجمهورية: الأولى يوم دُعي مجلس النواب للاجتماع في ١٨ آب (أغسطس) لانتخاب رئيس جديد، وكان المرشح الوحيد للرئاسة عملياً آنذاك الرئيس السابق سليمان فرنجية، والثانية يوم اتفق المبعوث الأميركي ريتشارد ميرفي مع المسؤولين في دمشق على مرشح وفاق لاقتراحه على القيادات اللبنانية والمجلس النيابي تداركاً لمحذور الشغور في سدة الرئاسة. وعُلم أن اسم المرشح اختير من بين أسماء كان اقترحها أو وافق عليها رئيس الجمهورية نفسه في تداوله مع المبعوث الأميركي.

ففي المحاولة الأولى بذل رئيس الجمهورية، بالتعاون مع حزب «الكتائب» وجناحه العسكري «القوات اللبنانية»، اللذين ورث زعامتهما عملياً من والده عند وفاته، جهوداً منهجية مرموقة لنسف الجلسة التي دُعي مجلس النواب إلى عقدها في ١٨/٨/١٩٨٨ عن طريق الحؤول دون اكتمال نصابها. وقد استبق رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني هذا الاحتمال بالدعوة إلى اجتماع أمني، حضرته بصفتي رئيساً للوزراء ومعني الوزراء الدكتور عبد الله الراسي وزير الداخلية والرئيس عادل عسيران وزير الدفاع وجوزيف الهاشم وزير المال، وكذلك العماد ميشال عون بصفته قائداً للجيش واللواء عمر مخزومي مدير عام قوى الأمن الداخلي. وكان موضوع الاجتماع بحث الترتيبات التي يقتضي اتخاذها لضمان الأمن في محيط قصر منصور، مبنى مجلس النواب، والطرق المؤدية إليه يوم الانتخاب. فكانت التصورات واضحة والاستعدادات المعلنة طيبة ظاهراً. وكان العماد عون في أكثر الوقت صامتاً خلال الاجتماع، لم يتدخل إلا لماماً، وعندما فعل أوحى للحاضرين أنه داعم للإجراءات المتخذة ومؤيد لها ومستعد للالتزامها.

ولكن الواقع كان خلاف ذلك. فقد كانت وسائل الإعلام الموالية لرئيس الجمهورية وفريقه تشن حملة عنيفة على الجلسة النيابية المقررة، بعبارات أسهمت في إشاعة جو من الوجل لدى كثير من النواب وأرهبت بعضهم عن التوجه إلى المجلس النيابي للمشاركة في الجلسة. ثم إن عدداً من النواب تعرضوا للتهديد أو الاعتداء المباشر لمنعهم من الوصول إلى المجلس. وعندما بدأت أنباء هذه التدخلات تصلني قررت منذ بداية النهار تنظيم عملية المواجهة، فزرعت أحد الضباط الشبان الملحقين بي من قوى الأمن الداخلي على مقربة من مقر مجلس النواب في سيارة جيب وفي حوزته جهاز لاسلكي. فكنت كلما تلقيت مراجعة حول اعتراض سبيل أي نائب من النواب، أطلب إلى قائد السرية الأمنية لرئاسة الحكومة الاتصال لاسلكياً بالضابط الشاب المستنفر في محيط المجلس النيابي لتزويده بالمعلومات المتوافرة والإشارة عليه بالتوجه فوراً لمقابلة قائد الجيش العماد ميشال عون، الذي لازم منزله في منطقة الفياضية طيلة ذلك النهار، لإعلامه بالأمر والطلب

إليه التحرك لمعالجة الإشكال. فكانت للضابط الشاب ثلاث زيارات للعماد عون في منزله لهذا الغرض. وكان كلما أبلغه بأمر من تلك الأمور سارع إلى تمييزه أو تنفيسه بالقول: «أبلغ دولة الرئيس تحياتي وطمئنه بأن شيئاً مما تبلغ لم يحصل فعلاً، أو ليس بالخطورة التي يوحي بها الخبر». وكان حريصاً على أن يردف قوله: «هؤلاء النواب...» (مضيفاً نعتاً من النعوت الجارحة) يزعمون أنهم يتعرضون للمضايقة. أما الحقيقة فهي أنهم يختلقون الشكوى ذريعة لعدم المثول إلى مجلس النواب لأنهم لا يرومون ذلك».

وهكذا انقضى النهار الحافل بالأحداث التي تعرض لها بعض النواب من غير أن يبدي قائد الجيش العماد ميشال عون حراكاً أو يرفع إصبعاً لتدارك حادثة من تلك الحوادث أو معالجتها. وكانت النتيجة على ما كان يشتهي الذين يعملون على تعطيل نصاب الجلسة، فلم تنعقد.

وكان أغرب ما نُفِّذ في سياق العمل على تعطيل الجلسة قطع الاتصالات الهاتفية بين المنطقتين الشرقية والغربية، وكان وزير الاتصالات السلكية واللاسلكية في حينه الأستاذ جوزيف الهاشم، أقرب أصدقاء رئيس الجمهورية إليه.

أما المحاولة الثانية، التي انطلقت من التفاهم السوري - الأميركي على اقتراح مرشح وفاقي، هو النائب الشيخ مخايل الضاهر، فقد ولدت عملياً ميتة، إذ أجهضتها ردات فعل عنيفة بدأها قائد الجيش العماد ميشال عون إذ أعلن موقفاً ينعت فيه الترشيح المتفق عليه بالتعيين. وسرعان ما سرت هذه الكلمة كالنار في الهشيم، فصدرت بيانات متتالية من شتى المراجع، ترفض ما سُمي تعييناً.

منذ ما قبل نحو خمسة أسابيع من حلول نهاية فترة الاستحقاق الدستوري، شنت حملة مركزة من موقعي في رئاسة الحكومة لتدارك الأسوأ الذي كنت أتوجس وأرتقب. فكانت التصريحات المتكررة التي أدليت بها محذراً من مغبة تعطيل الانتخابات الرئاسية، واستطراداً تنصيب حكومة تُسمى انتقالية إمعاناً في الإصرار على أن يكون رأس السلطة، الحكومة في

هذه الحالة، مارونياً. ذلك لأنني كنت أعي الأخطار التي يمكن أن تترتب على مثل هذه الخطوة في مردودها السياسي وانعكاسها الكارثي المحتمل على وحدة المؤسسات والشعب.

وكان في جملة ما فعلت أن دعوت سفراء الدول الكبرى والدول العربية وبعض الدول الأخرى المهمة بأوضاع لبنان ووضعتهم في صورة الاحتمالات الخطيرة التي تكمن وراء الأكمة. ولقد أودعت أكثرهم نص مذكرة خطية، أعدتها بتاريخ ١٩٨٨/٩/٥. وهي توجز حقائق الواقع وتحذّر من الأخطار التي تهدد لبنان من جرّاءه.

وكنت قبل ذلك، وتحديدًا بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢ بعثت برسالة خطية إلى الرئيس أمين الجميل، أبلغه فيها رسمياً سحبي استقالة الحكومة التي كنت أراس وكالة وذلك في خطوة غير مألوفة. وكان المغفور له الرئيس رشيد كرامي، الذي خلفته في رئاسة هذه الحكومة، قد تقدم باستقالته في ١٩٨٧/٥/٤. وكنت قد قبلت رئاسة الحكومة خلفاً للرئيس الشهيد نزولاً عند إلحاح لقاء إسلامي - وطني موسع انعقد في دار الفتوى في بيروت بالتنادي إثر شيوخ نبأ استشهاد الرئيس رشيد كرامي، ولكنني اشترطت أن يكون ذلك وكالة احتراماً مني لمكانة الشهيد ولمشاعر الناس التي ألهبها الحدث الجلل. وقد سجل النائب الأستاذ حسن الرفاعي، المعروف بطول الباع في الفقه الدستوري، اعتراضه على صيغة الوكالة، مؤكداً أن لا وكالة عن ميت، وأن سلامة الموقف الدستوري تقتضي أن يكون تعييني رئيساً للوزراء أصالةً. ولكنني لم أستمريء ذلك في ظل الجو المحموم الذي كان سائداً، أملاً في أن يتم التصحيح للوضع الحكومي قريباً بتشكيل حكومة جديدة حسب الأصول. فبقي الوضع الحكومي غريباً شاذاً حتى نهاية فترة الاستحقاق الدستوري بعد نحو سنة ونصف السنة: حكومة مستقيلة تمارس صلاحيات كاملة، وهي منقسمة على نفسها ومقاطعة لرئيس الجمهورية منذ ما قبل استقالة الرئيس كرامي ومن ثم استشهاده، وأنا رئيس لها وكالة فيما الوكالة لم تكن تستقيم دستورياً في تلك الحالة.

عندما كتبتُ للرئيس الجميل بسحب استقالة الحكومة، أصدر لتوه بياناً يفرض هذه الخطوة. فعقبت على هذا البيان بمثله. ولعل من المفيد التذكير بمضمون البيان - الرد الذي أدليت به، لما فيه من تعبير عن حقيقة الموقف. قلتُ في ذلك البيان:

«نرجو أن يتمكن المجلس النيابي من الاجتماع قريباً لانتخاب رئيس جديد للجمهورية فيبطل كل حديث عن حكومة انتقالية. ولكن إلى أن يتم ذلك، ووضعاً للأمور في نصابها، يهمننا إبداء الملاحظات التالية حول بيان رئاسة الجمهورية رداً على كتابنا بالعودة عن الاستقالة.

أولاً: إن ما جاء في بيان رئاسة الجمهورية يمثل وجهة نظرها. أما نحن فرأينا هو ما عبرنا عنه في الموقف الذي أعلنناه. ونحن لا نعتقد أن ما يراه رئيس الجمهورية يجب أن يكون بالضرورة هو الصحيح كلما ظهر تباين في الرأي بينه وبين رئيس الوزراء. وإذا كانت سلطة القرار على هذا الصعيد في يده، فإن سوء استعمالها، أو التفرد في استخدامها، سيكون شاهداً جديداً على عيوب النظام الذي يعطيه سلطة كيفية كهذه وسيكون حجة جديدة للمطالبين بإصلاحه.

ثانياً: لم ننكر يوماً أن وضع الحكومة كان شاذاً منذ إعلان المغفور له الرئيس رشيد كرامي استقالته ثم منذ استشهاده. وهذا ما عدنا فأثبتناه في كتاب العودة عن الاستقالة. وإذا كنا قد تحملنا المسؤوليات في ظل هذا الواقع كارهين مكرهين في انتظار تأليف حكومة جديدة، كما قضى نص المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٦/١، فإننا لا نفهم حكمة رئاسة الجمهورية في قبول هذا الواقع على علته عبر ما يزيد على خمسة عشر شهراً والانتظار حتى الأيام الأخيرة من العهد لتغييره. إننا لا نفهم لماذا سكت رئيس الجمهورية على الوضع الحكومي هذا طيلة فترة المعاناة الطويلة التي رافقت حال التمزق السياسي منذ ذلك الوقت ولم يتخذ الخطوات المطلوبة منه لتصحيح ذلك الوضع قبل اليوم عندما كان ذلك لازماً ومجدياً وطبيعياً. وقد دعوانا إلى القيام بذلك تكراراً فلم يفعل. العجب كيف أن الحكومة التي

اعتبرت صالحة في نظر رئاسة الجمهورية لتحمل المسؤوليات في ظل أسوأ ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية واجهها لبنان في تاريخه لا تعتبر صالحة لتدارك الفراغ لأيام معدودة فيما لو حصل، ونحن نرجو أن لا يحصل.

ثالثاً: يجري الحديث عن حكومة انتقالية، ومثل هذه الحكومات لا نرى لها ذكراً أو وجوداً في القانون أو الدستور. فالمادة ٦٢ من الدستور تقول: «في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت، تناط السلطة الإجرائية وكالة بمجلس الوزراء»، ولا تقول بحكومة انتقالية. لقد سجل الشيخ بشارة الخوري سابقة وحيدة في هذا الإطار عام ١٩٥٢ يوم استقال من منصبه بعدما عين قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب رئيساً لحكومة سُميت انتقالية. ولو تكررت تلك السابقة لأضحت عرفاً. ولقد أبيتُ شخصياً الإسهام في إنشاء مثل هذا العرف يوم أعلن الرئيس إلياس سركيس عزمه على الاستقالة فطالبني بتقديم استقالتي أولاً فلم أستجب لطلبه، لأنني اعتبرت الحكومة الانتقالية بدعة يجب أن لا تتكرر.

رابعاً: في حال شغور سدة رئاسة الجمهورية لا سمح الله، من حقنا أن نرفض الرأي القائل بأن رئاسة الحكومة يمكن أن يؤتمن عليها أبناء طائفة معينة ولا يؤتمن عليها أبناء طائفة أخرى، وبخاصة أبناء الطائفة التي جرى العرف على اختيار رؤساء الحكومات منها. وأي رئيس للجمهورية ينهي عهده وسدة الرئاسة مهددة بالشغور لا يمكن أن يكون أجدر بالأمانة من سواه كي يُترك له أمر التصرف في تشكيل الحكومات في الساعة الأخيرة من ولايته.

خامساً: إننا في ضوء الموقف الذي أعلنه نعتبر أنفسنا مستمرين في المسؤولية. ونحن لم نقل ما قلناه إلا لأننا نعي خطورة النتائج التي يمكن أن تتأتى في الظرف الراهن من الإقدام على تشكيل حكومة جديدة تسمى انتقالية.

سادساً: هناك سبيل وحيد لمواجهة هذا الواقع الأليم وتدارك الأسوأ، ألا وهو إنجاز الاستحقاق الدستوري في موعده. فليقم كل مسؤول بواجباته

في هذا الصدد، وليقلع المخربون على الاستحقاق عن تخريبهم، فيوفروا على البلاد والعباد كل هذه الأخطار والإشكالات وينتفي كل حديث عن الفراغ والحكومات. وهذا ما نتظره ونتمناه من مجلس النواب بتعاون الجميع».

بيد أن هموم الاستحقاق الضاغطة لم تشغل رئيس الجمهورية، ما شاء الله، عن متابعة اهتمامات أخرى. فقد كان في وقته متسع، للمناورة في موضوع التجنيس. خلال هذه الفترة، وحتى اليوم ما قبل الأخير من عهده، كان الرئيس يبعث لي رسله للاتفاق على إصدار مرسوم يمنح عدداً من الأشخاص الجنسية اللبنانية، فكانت الرسالة الشفهية الأولى، التي تكررت فيما بعد بوتيرة شبه يومية، تدعوني إلى اختيار ما أشاء من الأسماء: مئة أو مئتين أو ثلاثمائة من طالبي الجنسية اللبنانية، كي يختار عدداً موازياً ويصدر مرسوم بهم جميعاً بتوقيع رئيس الجمهورية وتوقيعي.

وقد درجت العادة أن يصدر مثل هذا المرسوم بمنح الجنسيات لبعض طالبيها في آخر لحظة من كل عهد رئاسي، حتى إذا ما أثبتت اعتراضات أو مطالبات إضافية يكون السيف قد سبق العذل برحيل رئيس الجمهورية.

ولكن هذه العملية المعروضة عليّ ثار حولها غبار كثيف من الشبهات والشائعات تتناول «الإتاوة» التي كان على طالبي الجنسية أن يدفعوها للوسطاء. فقررت الاستكاف عن المشاركة في هذه العملية برغم كل المراجعات التي تعرضت لها. وعندما استيقن رئيس الجمهورية أنني لن أجاريه في مطلبه، خاض معي تجربة تصعيدية بديلة. فقد كانت مديرية الأمن العام قد جهّزت له لوائح بمجموعات بشرية واسعة كان يهتما الحصول على الجنسية اللبنانية، منها الأكراد وعرب وادي خالد وأهالي بعض القرى الحدودية في الجنوب ومجموعات من الكلدان والأشوريين والأقباط وسائر الأقليات الوافدة من البلدان العربية. فكان تعداد المقترح إصدار مرسوم بتجنيسهم يبلغ نحو ١٢٥ ألف شخص، نصفهم تقريباً من المسلمين

ونصفهم الآخر من المسيحيين . ولكن شبهة «الإتاوات» للوسطاء ظلت قائمة، ولو بمعدلات أدنى مما كان مطلوباً عندما كان العدد المرشح للتجنيس محدوداً. فرفضت التجاوب مجدداً. فإذا بوفود من تلك المجموعات، خصوصاً المسلمة منها، تتحرك، أو بالأحرى تُحرَّك، لمقابلتي والضغط عليّ للاستجابة. فقاومت كل تلك الضغوط ورفضت الانصياع. فلم يصدر المرسوم المعهود في نهاية ذلك العهد المشؤوم.